الأحكام النحوية المردودة في كتاب البسيط في النحو لضياء الدين بن العِلْج

إيمان علي سعدون إبراهيم أ . د عثمان رحمن حميد الأزَّكي

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Email: iymanalisad@gmal.com
alarkydthman@gmail.com

Published:1-12-2023

Keywords: - الأحكام – النحوية المردودة

Abstract

Judgment is the base rule in the grammar lesson. The grammatical lesson was built on a lot of rulings, and this lesson resulted in many grammatical rulings, whether they are acceptable grammatical rulings such as analogy, face, straight, origin, obligatory, many, famous, etc., or rejected grammatical rulings such as weak, ugly, abstaining, corrupt and The impossibility, error, and so on, and due to the large number of these provisions, the researcher found that it deals with the grammatical provisions cited in the book (Al-Basit fi al-Nahw) by Diaa al-Din ibn al-Alaj. A grammatical or a grammatical issue that is agreed upon by all grammarians, and vice versa. The second part is not agreed upon, i.e. there is a discrepancy between a grammarian and another grammarian. For example, what is rejected by Ibn al-Alaj may be acceptable to other grammarians.

The research deals with the grammatical rulings rejected by Ibn al-Alaj in his book Al-Basit fi al-Nahwah because he is one of the scholars of the seventh century. for them . And the research plan will be divided into issues that include the grammatical rulings that are rejected by Ibn al-Alaj. These issues are: the corrupt, the forbidden, the impossible, the rejected, the weak and shady, and what is considered. , and

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يُعدُّ الحكم القاعدة الأساس في الدرس النحوي؛ فالدرس النحوي قد بني على الكثير من الأحكام، وقد نتج عن هذا الدرس كثير من الأحكام النحوية، سواء أكانت أحكامًا نحويةً مقبولةً كالقياس والوجه والمستقيم والأصل والواجب والكثير والمشهور وغيرها ، أم أحكامًا نحويةً مردودةً كالضعيف والقبيح والممتنع والفاسد والمحال والخطأ وغير ذلك ، ونظراً لكثرة هذه الأحكام فقد وجدت الباحثة أن تتناول الأحكام النحوية المردودة في كتاب (البسيط في النحو) لضياء الدين بن العِلْج ، ورأت الباحثة أن هذه الأحكام النحوية تنقسم على قسمين ، القسم الأول متفق عليه ، أي أنَّ هناك على سبيل المثال قاعدة نحوية أو مسألة نحوية متفق على قبولها عند جميع النحاة ، والعكس صحيح ، والقسم الثاني غير متفق عليه ، أي أن يكون هناك تفاوتاً بين نحوي ونحوي آخر ، فمثلاً ما يكون مردوداً عند ابن العِلْج قد يكون مقبولاً عند غيره من النحاة .

ويتناول البحث الأحكام النحوية المردودة عند ابن العِلْج في كتابه البسيط في النحو لكونه من علماء القرن السابع فهو نحوي له آراء خاصة به فضلاً عن كونه جامعٌ لآراء النحاة وأقوالهم ، فنراه مرة يتبع النحاة في إطلاق الحكم النحوي المردود ، ومرةً أخرى يكون مخالفاً لهم .

وخطة البحث ستكون مقسَّمة على مسائل تشتمل الأحكام النحوية المردودة عند ابن العِلْج ، وهذه المسائل هي : الفاسد ، والممنوع ، والمحال ، والمردود ، والضعيف ، والشاذّ ، وما فيه نظر.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمة للعالمين أبي القاسم محمّد وآله الطّيّبين الطاهرين وعلى أصحابه المنتجبين ومن اهتدى بهديهم وسار على سمتهم إلى يوم الدين ، وبعد :

قد ترك لنا علماء العربية تراثاً ضخماً من الكتب والمصنّفات الّتي أصبحت فيما بعد المنبع والمنهل الرئيس الذي نرجع إليه ولاسيما المؤلّفات النحويّة ، وهذه المؤلّفات احتوت على الكثير من الظواهر والأحكام النحويّة ، فلا يخلو أي كتاب نحوي من الأحكام النحويّة ، وتتنوّع هذه الأحكام بين القبول و الرفض ، ولكلّ منها مصطلحات خاصّة بها ، فمن مصطلحات أحكام القبول : (القياس ، والوجه ، والشائع ، والمشهور ، والمستقيم ، والأصل ، والواجب ، والجائز ، والكثير ، والصحيح) ، أمَّا مفردات أحكام الردّ فهي (الضعيف ، والقبيح ، والشّاذّ ، والممتنع ، والمردود) ، وهذه الأحكام كانت مقصودة وضعها نحاتنا في مؤلّفاتهم بدءاً من سيبويه ، والغاية من وضعهم هذه الأحكام هي لتقويم اللسان العربيّ ، وجعله لساناً صحيحاً

مستقيماً ، فهم كانوا يستعملون ألفاظ الاستقامة والتحسين والصواب التي تجري على الفصيح من كلام العرب ، ويرفضون الاستعمالات غير الصحيحة التي تخرج عن الفصاحة ولغتهم .

وقد درسنا في الدّراسة الأحكام النّحويّة المردودة في كتاب من كتب القرن السّابع ألا وهو كتاب (البسيط في النّحو) لضياء الدين بن العِلْج .

أمّا منهج البحث فاقتضى أنّ يقسّم على مسائل تشتمل على الأحكام النحوية المردودة عند ابن العِلْج ، مسبوقاً بملخّص باللغة العربية ومقدّمة ، تتلوه خاتمة وهوامش وقائمة بالمصادر والمراجع ثمّ الملخّص باللغة الانجليزية .

الأحكام النحوية المردودة في كتاب البسيط في النحو لضياء الدين بن العِلْج

بدايةً سنذكر تعريف مصطلح الحكم لمعرفة ما يدور في هذا المصطلح ، وهو :

الحكم لغةً : " مصدر قولك حَكَمَ بينهم يحكمُ ، أي قضى ، و حكم له و حكم عليه ، و الحكم أيضاً : الحكمة من العلم ، و الحكيم : العالم ، وصاحب الحكمة ، و الحكيم : المتقن للأمور " [١] ، و الحاء و الكاف و الميم أصل واحد ، ومعناه المنع ، أي : المنع من الظلم ، و من ذلك : حكمة الدابة ، أي التي تمنعها ، ومنه حكمت السفينة أحكمها . [٢]

والحكم اصطلاحاً : هو " إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ، فخرج بهذا ما ليس بحكم كالنسبة التقييدية " . [٣]

فالحكم هو التقييد ، "وهو القضاء ، و قد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضي به و الذي لا يجوز أن يتخلّف أو يتأخّر ، فقرّروا مثلاً أنَّ للفاعل أحكاماً منها الرفع و كونه عمدة و وجوب تأخيره عن الفعل أو ما في قوّته ، و كذلك نائب الفاعل ، و يبدو أنَّ الأحكام تتميّز من الشروط بكونها لازمة الوجود بمجموعها حتّى يتكوّن بها الأمر " . [٤]

و ميدان دراستنا في هذا الفصل هو الحكم النحويّ الذي عرَّفته الدكتورة خديجة الحديثي : بأنَّه ما يحكم على الظواهر النحوية من حيث فصاحتها و شيوعها أو قلّتها أو ضعفها أو قوّتها . [٥]

وهو الذي يكون جاريا على الفرع من أحكام الأصل صرفاً ونحواً وإعراباً، نحو: قُتِلَ اللصّ، فـ (اللصُّ) نائب فاعل مرفوع حملاً على الأصل الذي هو الفاعل، ونائب الفاعل فرعٌ عليه. [٦]

وممّا يظهر لنا أنَّ تعريف الدكتورة خديجة الحديثي هو أقرب للحكم النحوي .

إنّ الأحكام المردودة تتفاوت فيما بينها فمنها ما يكون ثابتاً بين جميع النّحاة أي أنّه قد يتّفق النّحاة على أنّ هذه المسألة النّحويّة شاذّة أو فاسدة ، ومنها ما لا يكون ثابتاً أي إنّه لا

يعدّ قانوناً ثابتاً أو قاعدةً ثابتةً تعم النحو بصورة عامّة ، و إنّما هي أحكام تتفاوت بين نحوي و آخر ، أي أنَّ أيَّة مسألة نحويّة يمكن أن يراها نحوي بأنَّا مقبولة ، و موافقة للصواب ، و يمكن أن يراها نحوي آخر بأنّها فاسدة أو منكرة أو مردودة ؛ إذ إنَّ المسألة النحوية يمكن أن تختلف بين نحوي و آخر من حيث القبول و الرفض ، و المراد بالمردود :

المردود لغةً: الراء و الدال أصل واحد مقاسٌ مطّرد، و معناه رجع الشيء، و منه رددتُ الشيء أردّه ردّاً، و المردودة يراد بها المرأة المطلّقة [٧]، فالردّ إذن صرف الشيء و رجعه. [٨]

المردود اصطلاحاً: هو ما كان مخالفاً للقواعد و القوانين، و عرّفه نزار بنيان بأنَّ المراد منه عند النحاة هو غير المقبول، فالمردود مصطلح جامع لأحكام الردّ القطعي و غير القطعي. [٩]

و ممّا ورد عند ابن العِلْج من مصطلحات الأحكام المردودة ما يأتي :

أوّلاً : الفاسد : يراد به التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة فهو نقيض الصالح ، وهو الخروج عن القوانين الموسومة و التي تثبت شيئاً من التلاؤم [١٠] ، و من أهم مسائل هذا الحكم و التي ذكرها ابن العِلْج في كتابه ما يأتي :

١ –شروط النعت:

أشار ابن العِلْج إلى أنَّ للنعت شروطًا منها أن يكون ثابتاً مصاحباً للمنعوت ، و كذلك أن يكون أعمّ من المنعوت ، و هذا الشرط فاسد ، و ذلك لأنَّ النعت لا يكون أعم من المنعوت إلّا في المعرفة ، أمَّا في النكرة فيكون أخصّ من المنعوت . [١١]

و ذكر ابن العِلْج أنَّ النحاة [١٢]اشترطوا في نعت المعرفة أن يكون مساوياً أو أعمّ بخلاف النكرة ، فالعموم و الخصوص ليس هو المراعى في النكرة ، و هناك من النحاة [١٣] من أنكر العموم و الخصوص في وصف المعرفة و حجتهم في ذلك أن المراد هو تعريف ذلك الاسم فلا يشترط فيه كما لا يشترط في البدل و عطف البيان ، و ذهبوا في ذلك إلى أنَّ هذا الأمر لا يكون ملزماً للفرق بينهما. [١٤]

وأشار ابن العِلْج إلى أنَّ النحاة قد اختلفوا في تعليل ذلك ، فذهب ابن السرّاج إلى أنَّ العموم و الخصوص يحصل بينهما معنى آخر كالنكرة ، فالصفة لا يجوز أن تكون أخصّ من الموصوف [١٥]

و ردَّ ابن العِلْج على قول ابن السرّاج بأنَّه فاسدٌ من وجهين ، هما

الأوَّل: إنَّ هذا تعليل للزوم كون أحدهما أخصّ، و هذا ليس المطلوب.

الآخر: إنَّه يصحّ فيه التساوي، و مخصوص النكرة ليس هذا، و كذلك العموم فيها إلَّا أنَّه يشبهه. (١٦)

فصفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة، و مثال ذلك قول بشر بن خازم (١٧):

فإلى ابنِ أمّ أم أناسٍ أرحلُ ناقتي عمروٍ فتُبلغُ حاجتي أو تُزحِفُ

ملِكٍ إذا نَزَلَ الوقودُ ببابِهِ عرَفوا مواردَ مُزبِدٍ لا يُنزَفُ (١٨)

و يكون " نعت المعرفة دونها في التخصيص أو مساوياً لها لأنَّ حق الكلام أن يجعل الأخص هو الذي يبدأ به ، فإن اكتفى به المخاطب لم تحتج إلى أن تأتي بنعت ، و أن احتاج إلى زيادة – ولم يكتفِ – زدت من المعرفة و ما يزداد به المخاطب معرفة " (١٩)

وذكر ابن يعيش أنَّ النعت يكون أعم من المنعوت ، ولا يكون أخصَّ منه (٢٠)، ولم يذكر قيدًا أو شرطًا لعموم النعت كالمعرفة أو النكرة كما ذكر ابن العِلْج .

٢-حروف العطف (هلا) و (أين) و(كيف):

ذكر ابن العِلْج أنَّ الكوفيّين (٢١) قد ذهبوا إلى زيادة حروف أخرى على حروف العطف و هي (كيف) نحو : (ما رأيتُ زيداً فكيفَ عمراً)، و (هلّا) نحو : (ضربتُ زيداً فهلّا عمراً) ، و (أين) نحو :(لقيتُ زيداً فأين بشراً). (٢٢)

و ذهب ابن العِلْج إلى فساد ذلك من وجهين :

الأوّل : دخول حروف العطف عليها ، و كذلك لا تكون في الجرّ ، و لا الرفع ، فلا يجوز قولنا : مررتُ بزيدٍ فكيف عمروٍ ، فضلاً عن أنَّ حروف العطف لا تختصّ الإتّباع ، فدلّ على أنّها في النصب ليست للإتباع ، و إنَّما نصبت بفعلٍ، فكأنَّه قال : فهلّا ضربتَ عمراً، و أين رأيت بشراً ؟

الثاني: إنَّ هذه الحروف عند الكوفيّين تطلب الفعل و لها الصدارة في الكلام، وحروف العطف ليس لها الصدارة في الكلام.(٢٣)

فالكوفيّون هنا زادوا على أدوات العطف حروفاً، وهي(كيف، وأين ، وهلّا) ، واستدلّوا على ذلك بقول العرب:(ما أكلتُ لحماً فكيفَ شحماً)، و (ما يعجبني لحمٌ فكيف شحمٌ)، (ولقيتُ زيداً فأينَ عمراً) ،(وهذا زيدٌ فأينَ عمروٌ)، (وضربتُ زيداً فهلّا عمراً)، (وجاءكَ زيدٌ فهلّا عمروٌ) ، ودليلهم في ذلك أنَّ الاسم بعد هذه الأدوات يكون بنفس حركة الاسم المتقدّم عليها ، و هذا خطأ ، و ذلك لأنَّها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض، وذلك لأنّه لا يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب ولا

يعطف المجرور على المجرور، وكذلك ممّا يدلّ على أنّها ليست حروف عطف هو دخول حرف العطف عليها وهو الفاء.[٢٤]

وممنّ ذكر ذلك من الكوفيّين عيسى بن موهب في كتابه(العلل) [٢٥] الذي ذكر أنَّ (كيف) تكون حرف عطف، وأنشد:[٢٦]

إذا قلّ مَال المَرْءِ لانت قناته وَهَان على الأَدْنَى فَكيف الأباعد

وما ذهب إليه غير صحيح لاقترانها بالفاء، وهي هنا اسم مرفوع محلّاً على الخبرية، وكذلك يحتمل أن يكون (الأباعد) مجرورًا بإضافة مبتدأ محذوف، والتقدير: فكيف حال الأباعد، فحذف المبتدأ.[٢٧]

وخلاصة الأمر أنَّ ما ذهب إليه ابن العِلْج ونحاة البصرة هو الصواب لكون أنَّ هذه الأحرف تذكر مصاحبة لحروف العطف، فكان الأصل أن تكون حروف العطف المذكورة معها هي الأولى بالعمل.

ثانياً: المنع: يراد به حكم" لعدم جواز وجه من أوجه الإعراب أو وجه من أوجه التعبير"[٢٨]، واستعمل ابن العِلْج للمنع ألفاظاً مباشرةً نحو (منع)[٢٩] و(يمتنع)[٣٠] ومشتقاتها الأخرى، وكذلك استعمل ألفاظ أخرى تعبّر عن المنع، نحو(لا يجوز)[٣١]، و(لا يقال)[٣٢]، ومن المسائل التي ذكرها ابن العِلْج :

١-النعت :

أشار ابن العِلْج إلى أنَّ نحو قولهم: هذا أوّل فارسٍ مقبلٌ، ومررتُ بحسنِ الوجه قائمٍ، لا يقطع على الحال، إلّا في الأوّل على تأويل التعريف.[٣٣]

وذكر ابن العِلْج أنَّ سيبويه قد حكى عن الخليل وعيسى ويونس جواز قطع النكرة على الحال، فيجوز في هذا وفي الأوّل دون تقدير التعريف، نحو: هذا غلامٌ لك مقبلاً، وحكي أيضاً: به داءٌ مخالطةٌ، وضعّفه سيبويه، ووجّهه: بأنّه عندما امتنع قطع المعرفة من المعرفة إلى الحال فامتنع من النكرة، والجامع أنّه وصفٌ، ولكنّه امتنع، والسبب أنّه لو قطع فيها لكان خبراً عنها، فيصحّ أن يكون خبرًا عن النكرة، أي حالًا، نحو: هذا رجلٌ سيّد الناس، إذ إنَّ المنصوب على الحال من المعرفة، يكون صفة للنكرة وجاز فيه ما جاز في صفة المعرفة.[٣٤]

وذهب ابن العِلْج إلى أنّ نصب الحال المعرفة يمتنع نصبه من النكرة، لعدّة وجوه [٣٥]،هي:

الأوّل: إنَّ الحال لا تكون معرفة من نكرة؛ وذلك لأنّها خبر، والخبر يجب أن يكون غير معلوم عكس المخبر عنه.

الثاني: هذا الأمر يؤدّي إلى وصف النكرة بالمعرفة؛ إذا ما قطع عنها حالاً لا يجوز اتّباعه، نحو: هذا سيّدَ الناسِ رجلٌ، ولم يكن إلّا النصب ، ولكن يجوز القطع.

الثالث: لو قطعت المعرفة من المعرفة لجاز في عطف البيان الحال، وذلك لكونه قريبًا من الوصف فنقول: مررتُ بزيدٍ أخاكَ، ولكن هذا لا يجوز، لأنّه اسمٌ.

وذهب سيبويه إلى أنّه إن زعم العرب أنّهم" ينصبون هذا فهم ينصبون قولهم :به داء مخالطة، وهو صفة للأوّل، وتقول هذا غلامٌ لكَ ذاهباً، ولو قال : مررتُ برجلٍ قائماً لجاز، فالنصب على هذا ، وإنّما ذكرنا هذا لأنَّ ناساً من النحويين يفرّقون بين التنوين وغير التنوين، ويفرّقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه، نحو: الآخذ واللازم والمخالط وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يروونه، نحو الضارب والكاسر ، فيجعلون هذا رفعاً على كلِّ حال، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً، ويجرونه على الأقلّ إذا كان غير واقع، وبعضهم يجعله نصباً إذا كان غير واقعٍ ويجعله على كلّ حال رفعاً إذا كان غير واقع ، وهذا قول يونس والأوّل هو قول عيسى" . [٣٦]

إذ إنَّ سيبويه هاهنا أورد الحال من النكرة في نحو: هذا غلامٌ لكَ ذاهباً ، ليُعرَف أنّه إذا سُمع قولهم :(بهِ نفسٌ عالٍ مخالطُه) منصوباً، فهو قد نصب على الحال من النكرة ، ولم ينصب من حيث حذف التنوين ، و ربّما يكون (ذاهباً) حالًا من الضمير، وهذا الوجه لا حجّة فيه، وذلك لأنَّ الحال فيه من المعرفة ، و لكنَّ الحجّة أن يكون الحال من (غلام).[٣٧]

فقد يكون الاسم الذي هو صفة حالاً من النكرة متأخّراً عنها، وحكمه في ذلك أن يكون تابعاً لها ، ولكنّهم في الشعر قد حكموا له بحكم المعرفة بدلاً من حكمه فأتوا بالحالِ متأخّرة عنه كما يأتون بها متأخّرة عن المعرفة ، ومن ذلك قول العين المنقري[٣٨] :

و ما حلَّ سعديٌّ غريباً ببلدةٍ فيُنْسَبُ إلَّا الزِّبرِقانُ له أبُ [٣٩]

وهناك من ذهب إلى أنَّ هذا الأمر لا يجوز في غير الموصوف إلّا في السماع، ومن ذلك قول سحيم عبد بني الحسحاس[٤٠]:

جنوناً بها فيما اعتشرنا علالة علالة حبّ مستسمراً و باديا

فقد جعلوا (مستسمراً) حالاً من (حبّ) وهو نكرة . [٤١]

وعليه فابن العِلْج وافق النحاة في امتناع وقوع الحال مع النكرة ، وعدم جوازه ، وما ورد من أمثلة و شواهد شعريّة، يعدّ شاذّاً أو ضرورةً شعريّةً.

٢-الخلاف على ما بعد (حتّى):

ذهب ابن العِلْج إلى أنَّه لا يجوز أن يكون ما بعد (حتّى) نكرة ، فلا يجوز نحو قولهم : أقم عندنا حتّى شهر ، أو يوم ، إلّا إذا أردنا مقدار ذلك، فكأنَّه قال : أقام عندنا إلى تمام اثنتي عشرة ساعةً ، ومن ذلك قوله تعالى :{ **حتّى حين** } [٤٢] أي : الإيّاب أو الموت أو زمناً يحصرها، وكذلك قولهم : أقم عندنا حتّى قليلٍ نقضي حاجتك، فالقليل هنا جائز لكونه كالمحدود، ومثله أيضاً: كن عندنا غدوةً يا هذا حتّى سحرَ، فهو معلوم الوقت. [٤٣]

فممّا هو متّفق عليه أنَّه لا يجوز أن يأتي بعد (حتّى) اسم نكرة، فلم يجز قولنا: أقم عندنا حتّى شهر، وأمَّا قوله تعالى:{ **ليسجننه حتّى حين** }[٤٤] فكأنّه يريد الموت، أو زماناً ينحصر، وأجاز الكسائي نحو: أقم عندنا حتّى شهر وحتّى عصر، فخفض ما بعدها وهو غير جائز، فلو قلنا: أتينا كلّ وقت حتّى ظهراً، جاز، ولو قلنا :حتّى غداة لم يجز، أمّا قولهم: حتّى عشية، فهو جائز ولكنّه قبيح، إذا جعلوا العشية من الظهر إلى الليل، فإن لم يريدوا ذلك كان محالاً، ولو قلنا : آتيك فأوظب إلى عشر جازت (حتّى) كقولنا: أرعى الشتاء حتّى شهر، وهذه المسألة من كلام الفرّاء. [٤٥]

فخلاصة الأمر أنَّ ابن العِلْج ذهب إلى امتناع مجيء النكرة بعد (حتّى) إلّا إذا كان ما بعدها محدّدًا بوقت، ونجد أنَّه لم يذكر هذا أحدٌ من النحويّين إلّا ابن العِلْج، وأبو حيّان الأندلسي الذي أشار في كتابه(ارتشاف الضرب) إلى أنَّ الفرّاء والكسائي قد ذكرا ذلك، ولم نجد ذلك في كتاب الفرّاء ولا في أي مؤلّف آخر.

٣-النصب بـ (حتَّى):

ذكر ابن العِلْج أنَّه إذا جاء قبل(حتّى) وبعدها فعلان مستقبلان لا يجوز في الفعل الذي بعدها إلَّا النصب بتأويل (أن)، نحو قوله تعالى :{ **فتربّصوا حتّى يأتي الله بأمره** } [٤٦] ، ونحو : لأقيمنَّ بباب الأمير حتّى أصل إليه، وكذلك :اضربه حتّى يطيعَك، ومثله: ليتك تأتينا حتّى نكرمك، أي: كي، ولا يقال : كيف نصب بـ (حتّى) و هي ليست مختصّة، لأنَّ الأسماء والأفعال تقع بعدها ؛ و ذلك لأنَّ النصب ليس بها و إنّما بـ (أن) . [٤٧]

فالناصب هنا للفعل ليس (حتّى)، فإنَّ (حتّى) إذا نصبت الفعل المستقبل، فإنَّها ليست الناصبة وإنّما نكون على معنيين هما (كي) و(إلى أن)، نحو: صُم حتّى تغربَ الشمس، أي: إلى أن تغربَ الشمس، وأطع الله حتّى يرحمك، أي كي يرحمك الله، وإذا قدّرت بمعنى (إلى أن) فإن الفعل الثاني كان غاية للأوّل، أمّا إذا كانت بمعنى (كي) فإنَّ الفعل الأوّل يكون سببٌ للثاني. [٤٨]

وهذا الأمر يعدُّ موضع خلاف بين نحاة البصرة والكوفة؛ إذ إنَّ نحاة البصرة ذهبوا إلى أنَّ (حتّى) ليست الناصبة للفعل، وإنّما الفعل منصوب بـ(أن) أو (كي) مضمرتان، أمّا نحاة الكوفة فقد ذهبوا إلى أنَّ (حتّى) هي الناصبة للفعل وأجازوا إظهار (أن) بعدها توكيداً .[٤٩]

وخلاصة الأمر أنَّ ابن العِلْج يوافق مذهب نحاة البصرة من حيث كون أنَّ (حتَّى) لا تنصب الفعل المضارع، وإنّما الفعل المضارع بعدها منصوب بـ(أن) أو (كي) مضمرتين، و(حتّى) لا تنصب الفعل المضارع عنده لكونها غير مختصّة فهي تدخل على الأسماء والأفعال فلا يجوز أن نقول أنَّ (حتّى)هي الناصبة للفعل.

ثالثاً :المحال :هو " ما أحيل من الخبر عن حقّه حتّى لا يصحّ اعتقاده ويعلم بطلانه اضطراراً، مثل قولك: سأقوم أمس، وشربتُ غداً " [٥٠] ومنه سآتيك أمس[٥١] ، ولم يرد هذا الحكم عند ابن العِلْج إلّا في موضع أو موضعين على النحو الآتي:

. تقديم الصفة:

أشار ابن العِلْج إلى أنَّ الموصوف يكون إمَّا نكرة أو معرفة، وكلاهما يكون فيه تقديم الصفة ضعيفاً ، لكونها من التمام ، فيجب أن تتأخر، وكذلك قد يكون فيها ضمير يعود على غير متقدّم، أمَّا النكرة فإذا تقدّم نعتها فيجب نصبه على الحال، فمن ذلك قول ذي الرمَّة[٥٢] :

وتَحتَ العوالي والقنا مستكنّة ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذر

ولا يصحّ عند تقديم الصفة أن تكون حالاً من الضمير الذي في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور في (تحت العوالي).[٥٣]

وأورد ابن العِلْج آراء النحاة في ذلك، فذكر أنَّ الفرّاء [٥٤] ذهب إلى أنَّ هذا بيّنٌ؛ وذلك لأنَّ المجرور يرفع الفاعل دون شرط ، فلا ضمير فيه، وأمَّا سيبويه [٥٥] فمذهبه في اشتراطه رافعاً كونه معتمداً فلا يكون ، وأمَّا أبو زيد السهيلي[٥٦] فيرى أنَّه لا يلزم منه إن كان حالاً منه أن لا يكون حالاً منه وهو محالٌ.[٥٧]

وأورد سيبويه باباً لذلك سمّاه باب(ما ينتصب لأنَّه قبيح أن يوصف بما بعده و يبنى على ما قبله)قال فيه :" وذلك قولك : هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول : فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررتُ بقائم ، وأتاني قائم ، جعلت (القائم) حالاً ، و كان المبني على الكلام الأوّل ما بعده ، و لو حسن أن تقول: فيها قائمٌ، لجاز: فيها قائمٌ رجلٌ، لا على الصفة ، ولكنّه كأنّه لمّا قال : فيها قائمٌ ،

قيل له : من هو ؟ و ما هو؟ فقال: رجل أو عبد الله، و قد يجوز على ضعفه، وحمل هذا النصب على جواز: فيها رجلٌ قائماً، و صار حين أخّر وجه الكلام، فراراً من القبح ". [٥٨]

وذهب أبو زيد السهيلي إلى بطلان كون الحال من شيء غير الاسم النكرة محال .[٥٩]

وتنكير صاحب الحال قبيح، ولكنّه جائز مع قبحه، فإذا قلنا: جاء رجلٌ ضاحكاً، لكان قبيحاً مع جوازه، والوجه فيه أن يكون صفة لما قبله، فإذا قدّمت صفة النكرة، نصبت على الحال، وذلك لأنّه لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف، لأنّها من التمام فهي كالصلة في الإيضاح ، وإذا لم يجز تقديمها عدل إلى الحال وحمل النصب على جواز: جاء رجلٌ ضاحكاً، وهذا ما يطلق عليه النحويّون أحسن القبيحين، وذلك لأنَّ الحال من النكرة قبيحٌ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح .[٦٠]

رابعاً: المردود: لم يذكر ابن العِلْج هذا الحكم إلّا في موضعين، وهو على قلّته يعدَّ من الأحكام المردودة عند ابن العِلْج وهو على النحو الآتي:

. (من، و ما) نكرتان موصوفتان:

ذكر ابن العِلْج أنَّ (من، وما) نكرتان موصولتان، وهما من المبهمات، والنكرة تكون منصوبة على الحال بعدهما، نحو: مررتُ بمن في الدار قائماً، وقد تكونان موصوفتين، فالنكرة بعدهما تكون تابعة، نحو مررتُ بمن في الدار صالحٌ .[٦١]

وقال ابن العِلْج:" وقد أنكر بعض النحويين [٦٢] أن تكونا موصوفتين، واستدلّ بأنّهما لا تستقلّان بأنفسهما، وما هو كذلك، فلا يكون اسماً " [٦٣]

ولم يكن ابن العِلْج مقتنعاً بهذا الرأي، وردّ عليه بقوله:" وهذا مردودٌ ، فإنَّ من الصفات ما يلزم الموصوف، نحو: الجمعاء الغفير، و يا أيّها الرجل، و(من، وما) من هذا القبيل، وإنَّما كان ذلك لأنَّها مبهمةٌ فأشبهت الحروف، ولأنَّها في الأصل موصولة، فجعلت الصفة بدلاً من صلتها فلزمت ، وأيضاً قد تكون غير موصوفة في قليل، قالوا غسلته غسلاً نعمّا ، أي : نعم غسلاً " . [٦٤]

وممّا يؤيد ما ذهب إليه ابن العِلْج أنَّ سيبويه والخليل قد ذهبا إلى أنَّهما قد تكونان موصوفتين، فيجوز أن تكون (من) بمنزلة إنسان، و(ما) بمنزلة شيء نكرتين، نحو: هذا من أعرف منطلقاً، وهذا ما عندي مهيناً فتكون (منطلقاً) صفة لـ(من)، و(مهيناً) صفة لـ(ما)، ومثله قول الأنصاري[٦٥]:

فَكفى بِنَا فَضلاً على مَن غَيرِنَا حبُّ النبي محمَّدٍ إيّانَا

وكذلك قول الفرزدق[٦٦] :

إنّي وإيَّاكَ إذْ حَلَّتْ بأرحُلنا كَمن بِوادِيهِ بعد المَحْلِ ممطورِ [٦٧]

فـ(مـن، ومـا) لا تكونـان موصـولتين فقـط، وإنَّمـا تكونـان موصـوفتين، و مـن ذلـك نحـو: جئـتُ بمـا خيـر مـن ذلـك، أي بشـيء خيـر مـن ذلـك، ومـررتُ بمـن خيـر منـك، أي بإنسـان خيـر منـك. [٦٨]

وخلاصـة الأمـر أنَّ (مـن ، و مـا) لا تكونـان موصـولتين فقـط حسـب مـا ذكـر بعـض النحـاة، وإنَّمـا تكونـان موصـوفتين حسـب مـا ذهـب إليـه كبـار نحـاة البصـرة كالخليـل وسـيبويه والرمـاني، وتابعهم في ذلك ابن العِلْج.

خامسـاً: الضـعيف: ويـراد بـه أن تـأتلف أجـزاء الكـلام علـى خـلاف القـانون النحـويّ المشـهور [٦٩] ، وممّا ذكره ابن العِلْج في مسائل هذا الحكم ما يأتي:

. تقدّم الفعل على الأداة (ماذا):

إنَّ تقـدّم الفعـل علـى الأداة (مـاذا) يسـبب إشـكالاً عنـد جميـع النحـاة كمـا ذكـر ابـن العِلْـج، نحـو: إن كان ماذا ؟، ويكون على وجوه [٧٠]:

الأوّل : إنَّه مقدّر بإلغاء الأوّل ، ثمّ ابتدأ ، و لم يذكر الفعل بعدها ؛ لأنَّه مذكور قبلها .

الثاني : إنَّه ليس إلغاء و لكنّه مقدّر بفعل ؛ فهو إخبار بالصنع .

الثالث: إنَّه أراد به (ماذا صنعت ؟)، فحذف ماذا، وجاء بـ(ماذا) وحدها دليلاً.

الرابع : إنَّه أراد (أصنعتَ) وحذف الهمزة واستأنف، نحو قول الأخطل[٧١]:

كذبتك عَينك أم رَأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظّلامِ من الرَّباب خَيالَا

أي: أكذبتك عينك. [٧٢]

ويبـدو أنَّ هـذه الأوجـه التـي ذكرهـا ابـن العِلْـج قـد أخـذها مـن أبـي البقـاء العكبـري؛ إذ إنَّـه أشـار إلـى أنَّ اسـم الاسـتفهام لا يعمـل فيمـا قبلـه ، و ذلـك لأنَّ أداة الاسـتفهام لهـا الصـدارة فـي الكـلام، فـإذا أعملـت فيهـا مـا قبلهـا صـارت وسـطاً، وهـذا ممتنـع، فـلا يجـوز أن نقـول: لأضـربنَّ أزيـداً فـي الـدار، ومـا ورد مـن نحـو : صـنعت مـاذا، فهـو محمـول علـى حـذف الفعـل وتركـه ثـم ابتـدأ، وقـال مـاذا، ولـم يـذكر فعـلاً بعـده لدلالـة المـذكور عليـه، وكـذلك حمـل علـى أنَّ المـراد منـه (مـاذا صـنعت)، وأيضاً حمّل على تقدير: أصنعت ؟ ثم استأنف استفهاماً آخر. [٧٣]

وردّ ابـن العِلْـج علـى هـذه الأوجـه التـي ذكرهـا بأنَّهـا ضـعيفة؛ إذ قـال:" و هـذه الأوجـه عنـدي ضـعيفةٌ، ولا يبعـد عنـدي أن يكـون العامـل محـذوفاً، لدلالـة الأوّل عليـه مـن غيـر إلغـاء الأوّل؛ لأنَّ السـؤال عـن تعيـين مـا يفعـل، فـإن عـيّن العِلـم بـأنَّ فعـلاً مـا وقـع، فـإذا قلـتَ : تصـنعُ مـاذا؟ فكأنّـك قلتَ: قد علمتُ أنَّك تصنع شيئاً، فما هو ؟ فاستأنفتَ". [٧٤]

سادساً : الشاذّ :هو" ما فارق عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره" [٧٥]، وممَّا ورد عند ابن العِلْج من مسائل (الشاذّ)ما يأتي:

. حرف العطف الواو :

أشار ابن العِلْج إلى أنَّ الواو تكون للعطف، ولكنَّها قد تكثر زيادتها بعد حتّى ولمّا، وهي تعدّ من حروف الإقحام الخمسة: لام الإضافة في النفي والنداء ، ولا أبالك، وتاء التأنيث، والمضاف ، وتكرار الاسم في النداء، ولا تكون مقحمة في غير هذه الحروف إلّا شذوذاً ، كقولهم: سبحانك اللهمّ وبحمدك، ربَّنا إليك الحمد[٧٦]، وكذلك قول الأسود بن يعفر [٧٧]:

حتّى إذ قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ورَأيتُمُ أبنَاءَكُمْ شَبُّوا

وَقَلبتُمُ ظَهرَ المِجَنِّ لَنَا إنَّ اللَّئِيم الفَاجِر الخَبُّ

فالواو هنا مقحمة شذوذاً.[٧٨]

فهي هنا معناها السقوط، أي تكون زائدة، ومثال ذلك قوله تعالى:{ **حتّى إذا جاؤوها و فتّحت أبوابها** }[٧٩] فهي زائدة.[٨٠]

وزيادة الواو تعدّ موضع خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة، فالكوفيّون قد أجازوا زيادتها في مواضع متعدّدة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى:{ **فلمّا أسلما وتله للجبين* وناديناه أن يا إبراهيم**}[٨١]، فالواو في (وناديناه) زائدة عند الكوفيّين ، و كذلك قوله تعالى : {**إذا السماء انشقّت* وأذنت لربّها وحقّت * وإذا الأرض مدّت** } [٨٢] فالواو في(إذا الأرض) زائدة، أمَّا البصريّون فلا يجيزون ذلك أبداً، ويرون أنَّ الواو ليست زائدة.[٨٣]

وممّن ذهب إلى زيادتها من البصريين أبو الحسن الأخفش وابن مالك، إذ إنهم ذهبوا إلى تقدير (وقلبتهم) في البيت الشعري الذي ذكره ابن العِلْج: قلبتم، والواو زائدة عندهم.[٨٤]

وممّا ذكرناه من قول ابن العِلْج وشواهده على هذا الأمر، يتبيَّن لنا أنَّ ابن العِلْج قد ذهب أيضاً إلى زيادة الواو في مواضع متنوعة من القرآن والشعر وجعلها جائزةً، ولم يذكر أحد من النحاة ممّن جاء بعد ابن العِلْج أنَّ ابن العِلْج قد أجاز زيادتها.

وترى الباحثة أنَّه لا يجوز أن نجعل الواو زائدة، لاسيما في القرآن الكريم لأنَّ القرآن الكريم مقصود في كل جملة وكلمة بل وحتّى حرف، فلا يجوز أن نقول: إنَّ الواو زائدة في الآيات القرآنية التي تمَّ ذكرها سابقاً، لأنَّها لو كانت زائدة لما أتى بها القرآن الكريم ، فهي في ما ورد من آياتٍ عاطفةٌ .

سابعاً: ما فيه نظر: يعدُّ هذا الحكم من الأحكام النحويّة المردودة التي أكثر ابن العِلْج في استعمالها؛ إذا نجد أنه قد ذكرها عشرات المرّات في كتابه، وممّا ذكره ابن العِلْج في هذا الحكم ما يأتي:

. معاني (حتّى):

ذكر أنَّ(حتّى) تكون حرف عطف، نحو: خرج القومُ حتّى الخليفةُ، وقد تكون كذلك استئنافيّة ويكون ما بعدها مرفوعاً.[٨٥]

ثمَّ ذكر ابن العِلْج أنَّه قد قيل[٨٦]: إنَّ (حتَّى) تكون بمعنى (إلّا أن)، أي تكون استثنائية، نحو: ما أقوم حتّى تقومَ، وفيه نظر؛ وذلك لأنَّه يحتمل على المعنى، فكأنَّه قال: اترك القيام في كلِّ زمنٍ إلى زمن قيامك في غاية من الزمان، ومثله قول امرئ القيس[٨٧] :

وَالله لا يذهب شَيخِي بَاطِلا حَتَّى أُبيرَ مَالِكاً وَكَاهِلا

فتقديره: لا أبرح حتّى أبير مالكا وكاهلا، ومنه قوله تعالى:{ **لا أبرح حتّى أبلغ مجمع البحرين** }[٨٨]، ومعناه: سيري المستثنى إلى وقت بلوغ مجمع البحرين.[٨٩]

وممّن ذهب من النحاة إلى أنَّ (حتّى) معناه (إلّا أن) سيبويه والمبرّد وابن مالك، فـ(حتّى) عندهم تكون بمعنى (إلّا أن)، نحو: والله لا أفعل إلّا أن تفعل، أي: حتّى تفعل .[٩٠]

فمعناها يكون عندهم (إلّا أن) وهي للاستثناء، نحو قول الشاعر[٩١]:

لَيسَ العَطاءُ من الفُضولِ سماحةً حَتَّى تجودَ وما لديك قَلِيلُ

وهذا المعنى غريب وما ذكره سيبويه و المبرّد و غيرهما من النحاة على أنَّ(حتّى) تكون بمعنى (إلاّ أن) ليس نصّاً على أنَّه إذا جاء بعد (حتّى) فعل منصوب فهي بمعنى (إلّا أن)، لأنَّ ما ذكروه يعدّ تفسير معنى لا حكمًا ثابتًا .[٩٢]

وخلاصة الأمر وهو ما ذهب إليه ابن العِلْج أنَّ (حتّى) تكون بمعنى (إلّا أن)، ولكن ليس في كلّ موضع تكون فيه (حتّى) ناصبةً للفعل المضارع، وإنَّما تكون بمعنى (إلّا أن) في حال اقتضاء معنى الجملة ذلك ، وليس في جميع المواضع .

الخاتمة :-

خلص هذا البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات:

١-لايخلو أي كتاب نحوي من الأحكام سواء أكانت هذه الأحكام مقبولة أم مردودة، فالغاية الأساس من وضع الحكم هي تقويم اللسان العربي والالتزام بالفصاحة والابتعاد عن اللحن.

٢-تتنوّع الأحكام النّحويّة المردودة بين النّحاة، فمنها ما يكون مردوداً عند جميع النّحاة، ومنها ما يكون مردوداً عن بعضهم ومقبولاً عند بعضهم الآخر.

٣-من أهم مصطلحات الأحكام المردودة الّتي كانت شائعة عند النّحاة والتّي استعملها ابن العِلْج في كتابه (البسيط في النحو)، هي الفاسد والممنوع والمحال والمردود والضعيف والشّاذّ وما فيه نظر.

٤-ردّ ابن العِلْج على من ذهب من النّحاة إلى أنَّ من شروط النّعت أن يكون مصاحباً وللمنعوت وأعمّ منه ؛ إذ ذهب ابن العِلْج إلى فساد هذا الشّرط.

٥-انقسم موقف ابن العِلْج من الأحكام النّحوية المردودة على قسمين، الأوّل: كان فيه تابعاً لما سبقه من النّحاة في اطلاق الحكم النّحويّ المردود كقطع النّكرة عن الحال الذّي تبع فيه ابن العِلْج الخليل وعيسى وسيبويه، وتقديم الصفة، والثّاني: ما كان فيه ابن العِلْج رادّاً على النّحاة كمجيء (حتّى) بمعنى (إلّا أن).

المراجع

[١]) الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية : ٥ / ١٩٠١ .
[٢]) ينظر : مقاييس اللغة : ٢/ ٩١ .
[٣]) التعريفات : ٩٢ .
[٤]) معجم المصطلحات النحوية و الصرفيّة : ٦٥ ، وينظر: الأحكام التقويميّة في النحو العربي : ١١ .
[٥]) ينظر : المدارس النحويّة : ٢٩٨، والأحكام التقويميّة في النحو العربي : ١٢ .
[٦]) ينظر : المعجم المفصّل في النحو العربي : ٤٩٧ ، و الأحكام التقويميّة في النحو العربي : ١٢ .
[٧]) ينظر : مقاييس اللغة : ٢ / ٣٨٦ .
[٨]) ينظر : لسان العرب : ٣ / ١٧٢ .
[٩]) ينظر : الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية) : ١٣٥- ١٣٦
[١٠]) ينظر : الفروق اللغوية : ٢١٤ ، و الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية) : ٢١٠
[١١]) ينظر : البسيط في النحو : ١/ ٦٨ .
[١٢]) ينظر : ينظر : الكتاب : ٢/ ٨-٩ ، و النكت في تفسير كتاب سيبويه و تبيين الخفي من لفظه و شرح أبياته وغريبه : ٢/ ٣٧ .
[١٣]) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٧٣ .
[١٤]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٧٣ ، والبسيط في النحو: ١/ ٣٩٩ .
[١٥]) ينظر : الأصول في النحو : ٢/ ٣٣ ، و البسيط في النحو : ١/ ٣٣٩ .
[١٦]) ينظر : البسيط في النحو : ١/ ٣٩٩ .
[١٧])البيت من الكامل . ينظر : شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٣١ ، و المعجم المفصل في شواهد العربية : ٥ / ٢٦ ، و شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ٢ / ١٤٥ .
[١٨]) ينظر : الكتاب : ٢/ ٨-٩ .
[١٩]) النكت في تفسير كتاب سيبويه و تبيين الخفي من لفظه و شرح أبياته وغريبه : ٢/ ٣٧ .
[٢٠]) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٧٣ .
[٢١]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :١/ ١٧٧-١٧٨ ، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١ / ٢٧٣ ، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٧ / ٣٤٢٨ .
[٢٢]) ينظر البسيط في النحو : ٢ / ٣٨٦ – ٣٨٧ .
[٢٣]) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٣٨٧ .

[٢٤]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ١٧٧-١٧٨ .
[٢٥]) هذا الكتاب ذكره ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب : ١ / ٢٧٣ ، و هو غير موجود حسب اطّلاعنا المتواضع ، و الغريب في الأمر أنَّ أغلب كتب نحاة الكوفة لم تصل إلينا ، و لم نجد من كتبهم إلّا مؤلفات معدودة .
[٢٦]) البيت من الطويل ، و هو بلا نسبة . ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١ / ٢٧٣ ، و الدر الفريد و بيت القصيد : ٣ / ٦٥ ، و المستطرف في كل فن مستطرف : ٢٩٤ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣ / ٢١٩ .
[٢٧]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١ / ٢٧٣ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣ / ٢١٩ .
[٢٨]) الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٨٩ ، و ينظر : الأحكام التقويميّة في النحو العربي (دراسة تحليلية) : ٢٠٥ .
[٢٩]) ينظر : البسيط في النحو : ١/ ٧١ ، ١٠٣ .
[٣٠]) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٣٦٧ .
[٣١]) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٧٥ .
[٣٢]) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٣٤٩ .
[٣٣]) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٨١ .
[٣٤]) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢١ ، والبسيط في النحو : ١/ ٨١ .
[٣٥]) ينظر : البسيط في النحو : ١/ ٨١-٨٢ .
[٣٦]) الكتاب : ٢/ ٢٢ .
[٣٧]) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ٢٣١ .
[٣٨]) البيت من الطويل . ينظر : الكتاب : ٣/ ٣٢ ، و الردّ على النحاة : ١١٧ ، و خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب : ٨ / ٥٤١ .
[٣٩]) ينظر : ضرائر الشعر : ٢٩٧ .
[٤٠]) . ينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٤٥ ، و شرح شواهد المغني :١ / ٣٢٥ .
[٤١]) ينظر : التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩ / ٦١ .
[٤٢]) سورة يوسف : ٣٥ ، و سورة المؤمنون : ٢٥ ، ٥٤ ، و سورة الصافّات : ١٧٤، ١٧٨ ، سورة الذاريات : ٤٣ .
[٤٣]) ينظر : البسيط في النحو : ٢ / ٣٠٩-٣١٠ .
[٤٤]) سورة يوسف : ٣٥ .
[٤٥]) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤ / ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .
[٤٦]) سورة التوبة : ٢٤ .
[٤٧]) ينظر : البسيط في النحو : ٢ / ٣١٤- ٣١٥ .
[٤٨]) ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٢/ ٨٤ ٢ .
[٤٩]) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٥٤ .
[٥٠]) الفروق اللغوية : ٤٣ ، و ينظر : الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية) : ١٩٨ .
[٥١]) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٥ .
[٥٢]) البيت من الطويل . ينظر : الكتاب : ٢/ ١٢٣ ، و شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٣٣ ، و المعجم المفصل في شواهد العربية : ٣ / ٢٤٦ ، و شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ٤٨٨ .
[٥٣]) ينظر : البسيط في النحو : ١/ ٤٤٨-٤٤٩ .
[٥٤]) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١ / ١٦٨ .
[٥٥]) ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٢-١٢٣ ، و البسيط في النحو : ١/ ٤٤٩ .
[٥٦]) ينظر : نتائج الفكر في النحو : ١٨٣ ، و البسيط في النحو : ١/ ٤٤٩ .

[٥٧]) ينظر : البسيط في النحو : ١/ ٤٤٩ .
[٥٨]) الكتاب : ٢/ ١٢٢ .
[٥٩]) ينظر نتائج الفكر في النحو : ١٨٣ .
[٦٠]) ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٢/ ٢٠ .
[٦١]) ينظر : البسيط في النحو : ١/ ٨٤ .
[٦٢]) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢/ ١٠٣١ .
[٦٣]) البسيط في النحو : ٨٤/١ .
[٦٤]) البسيط في النحو : ١/ ٨٤-٨٥ .
[٦٥]) البيت من الكامل . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٠٥ ، و إعراب القرآن للنحّاس : ٨٨ ، و شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١ / ٣٧٠ ، و أمالي ابن الشجري : ٢/ ٤٤٠ ، و خزانة الأدب و لباب لسان العرب : ٦/ ١٢٠ ، و المعجم المفصّل في شواهد العربيّة : ٨/ ٣٤ .
[٦٦]) البيت من البسيط . ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية : ٣ / ٥٥٩ ، و شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ١/ ٤٧٢ .
[٦٧]) ينظر : الكتاب : ٢/ ١٠٥-١٠٦ ، و البسيط في النحو : ١/ ٨٥ .
[٦٨]) ينظر : منازل الحروف : ٣٦ .
[٦٩]) ينظر : اللباب في علل البناء و الإعراب : ٢/ ١٣٣ ، و البسيط في النحو : ١/ ٢٨٩
[٧٠]) ينظر : الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية) :١٤٤ .
[٧١]) البيت من الكامل . ينظر : المقتضب : ٣/ ٢٩٥ ، و الكامل في اللغة و الأدب : ٢/ ١٨١ ، و شرح أبيات سيبويه للسيرافي : ٢/ ٧٨ ، و اللباب في علل البناء و الإعراب : ٢/ ١٣٣ .
[٧٢]) ينظر : اللباب في علل البناء و الإعراب : ٢/ ١٣٣ ، و البسيط في النحو : ١/ ٢٨٩
[٧٣]) ينظر : اللباب في علل البناء و الإعراب : ٢/ ١٣٢- ١٣٣ .
[٧٤]) البسيط في النحو : / ٢٩٠ .
[٧٥]) ينظر : الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية) : ١٦٩ .
[٧٦]) عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : ((كان النبي صلّى الله عليه و سلّم يقول في ركوعه و سجوده :سبحانك اللهم ربّنا و بحمدك اللهم اغفر لي)) . ينظر : صحيح البخاري :١/ ١٥٨ ، البسيط في النحو (حاشيته) : ٢٥٦/٢ .
[٧٧]) البيت من الكامل . ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٧ / ٣٤٣٨ ، و خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب : ١١/ ٤٤ .
[٧٨]) ينظر : البسيط في النحو : ٢ / ٢٥٥-٢٥٧ .
[٧٩]) سورة الزمر : ٧٣ .
[٨٠]) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٣٨ .
[81]) سورة الصافات : ١٠٣-١٠٤ .
[٨٢]) سورة الانشقاق : ١-٣ .
[٨٣]) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢/ ٢٨٩-٢٩٠ .
[٨٤]) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢٥٩-١٢٦٠ .
[٨٥]) ينظر : البسيط في النحو : ٢/ ٢٨٦ ، ٢٩٣ .
[٨٦]) ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٤٢
[٨٧]) البيت من الرجز . ينظر : المقصور و الممدود لأبي علي القالي : ٢٨٥ ، و مغني اللبيب في كتب الأعاريب : ١/ ١٦٩ ، و شرح شواهد المغني : ١/ ٣٧٣ .
[٨٨]) سورة الكهف : ٦٠ .
[٨٩]) ينظر : البسيط في النحو : ٢/ ٢٩٤ .
[٩٠٩٠]) ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٤٢ ، و الأصول في النحو : ٢/ ١٥٥ ، و شرح التسهيل لابن مالك : ٤/ ٢٤ .

[٩١]) البيت من الكامل ، ونسبه المبرّد للعتبي ، و نسبه المرزوقي للمقنّع الكندي . ينظر : الفاضل : ٣٩ ، و شرح ديوان الحماسة : ١٢١٦ ، و المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : ٤ / ١٨٩٨ .

[٩٢]) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٥٤-٥٥٥ .

المصادر و المراجع :-

-القرآن الكريم .

١. **الأحكام التّقويميّة في النّحو العربي (دراسة تحليليّة)** : نزار بنيّان شمكلي ضمد الحميداوي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ٢٠١١م .

٢. **ارتشاف الضرب من لسان العرب** : أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدّين الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمّد ، مراجعة : رمضان عبد التّوّاب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٣. **الأصول في النَّحو**: أبو بكر محمّد بن السّري بن سهل النّحويّ المعروف بابن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ) تحقيق: عبد السّتّار فرّاج، دار الثّقافة، بيروت.

٤. **إعراب القرآن** : أبو جعفر النّحّاس أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ (ت : ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه و علّق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ .

٥. **أمالي ابن الشّجريّ** : ضياء الدّين أبو السّعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشّجريّ (ت : ٥٤٢هـ) ، تحقيق : د . محمود محمّد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩١م .

٦. **البسيط في النّحو**: أبو عبد الله ضياء الدّين محمّد بن علي ابن العِلْج الإشبيليّ من نحويي القرن السّابع، تحقيق ودراسة: صالح بن حسين العايد ، مركز الملك فيصل للبحوث و الدّراسات ، ط ٢ ، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١ م .

٧. **التّذييل و التّكميل في شرح كتاب التّسهيل** : أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق : د . حسن هنداوي ،دار العلم ، بيروت ، ودار كنوز إشبيلية ، ط١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

٨. **التعريفات**: عليّ بن محمّد بن عليّ الزّين الشّريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ) تحقيق وضبط وتصحيح: جماعة من العلماء، ، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، لبنان، ط١ ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٩. **التعليقة على كتاب سيبويه** : الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ الأصل ، أبو علي (ت : ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د . عوض بن حمد القوزي ، ط١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

١٠. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التّسهيل)** : محمّد بن يوسف بن أحمد ، محبّ الدّين الحلبي المصريّ المعروف بناظر الجيش (ت : ٧٧٨هـ) ، دراسة و تحقيق : أ . د . علي فاخر و آخرون ، دار السّلام ، مصر ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ .

١١. **الجنى الدّانيّ في حروف المعانيّ**: أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المالكيّ (ت٧٤٩هـ) تحقيق: د فخر الدّين قباوة والأستاذ محمّد نديم فاضل ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط١ ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٢. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٣. **الدّرّ الفريد و بيت القصيد** : محمّد بن أيدمر المستعصمي (ت : ٧١٠هـ) ، تحقيق : د . كامل سلمان الجبوري ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م .

١٤. **الرّد على النّحاة** : أحمد بن عبد الرّحمن بن محمّد ابن مضاء ، ابن عمير اللخمي القرطبي أبو العبّاس (ت : ٥٩٢هـ) ، دراسة و تحقيق : د . محمّد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

١٥. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلّيّ، دار الكتب العِلمِيَّة، بيروت، لبنان،ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٦. **الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه** : د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

١٧. **شرح أبيات سيبويه** : يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمّد السّيرافي (ت : ٣٨٥هـ) ، تحقيق : د . محمّد علي الرّيح هاشم ، راجعه : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ـ مصر ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

١٨. **شرح تسهيل الفوائد** : محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجياني ، أبو عبد الله ، جمال الدين (ت : ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، و د . محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة و النشر ، ط١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

١٩. **شرح جمل الزّجّاجي** : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه و فهارسه : فوّاز الشّعّار ، إشراف : د . إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، ٢٠٠٩م .

شرح ديوان الحماسة : أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت : ٤٢١هـ) ، تحقيق : غريد الشيخ ، وضع فهارسه العامة : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

شرح الشّواهد الشّعريّة في أمات الكتب النّحويّة : محمّد بن محمّد حسن شرّاب ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٧م .

٢٠. شرح شواهد المغني : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي (ت : ٩١١هـ) ، وقف على طبعه و علّق حواشيه : أحمد ظافر كوجان ، تذييل و تعليقات : الشّيخ محمّد محمود ، لجنة التّراث العربي ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .

٢١.شرح الكافية الشافية : محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجياني ، أبو عبد الله جمال الدين (ت : ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط١ .

٢٢.**شرح المفصل:** يعيش بن عليّ بن يعيش ابن أبي السّرايا محمّد بن عليّ، أبو البقاء، موفَّق الدّين الأسديّ الموصليّ، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قدَّم له: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٣.**الصّحّاح تاج اللغة و صحاح العربيّة** : إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت : ٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ـ بيروت . ط٤ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

٢٤.**صحيح البخاري** : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبة البخاري الجعفي ، تحقيق : مجموعة من العلماء ، الطبعة السلطانية ، مصر ، ١٣١١هـ .

٢٥.**الفاضل** : محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ الأزديّ، أبو العبّاس ، المعروف بالمبرّد (ت : ٢٨٥هـ) ، دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٢١هـ .

٢٦.**الفروق اللغويّة** : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت : ٣٩٥هـ) ، حقّقه و علّق عليه : محمّد إبراهيم سليم ، دار العلم و الثّقافة ، القاهرة ـ مصر .

٢٧.**الكامل في اللغة و الأدب** : محمّد بن يزيد المبرّد ، أبو العبّاس (ت : ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ / ٩٩٧م .

٢٨.**الكتاب:** عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقَّب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ١٩٨٨م.

٢٩.**اللُّباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغداديّ محبّ الدّين (ت٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النّبهان، دار الفكر، دمشق،ط١ ، ١٩٩٥م.

٣٠.**لسان العرب:** محمّد بن مكرم بن عليّ، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الإفريقيّ (ت٧١١هـ) ، دار صادر، بيروت،ط٣ ، ١٤١٤هـ.

٣١.**اللمحة في شرح الملحة** : محمّد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي ، أبو عبد الله شمس الدين ، المعروف بابن الصائغ (ت : ٧٢٠هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، السعودية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .

٣٢.**المدارس النّحويّة** : أحمد شوقي عبد السّلام ضيف ، (ت : ١٤٢٦هـ) ، دار المعارف .

٣٣.**المستطرف في كل فن مستطرف** : شهاب الدّين محمّد بن أحمد بن منصور الأبشيهي أبو الفتح (٨٥٢هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ .

٣٤.**معاني القرآن:** أبو زكريّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلمي الفرّاء (ت٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتيّ ومحمّد عليّ النّجّار وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتّأليف والتّرجمة، مصر.

٣٥.**معجم المصطلحات النّحويّة و الصرفية** : د . محمّد سمير نجيب ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٣٦. **المعجم المفصّل في شواهد العَرَبِيَّة**: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العِلمِيَّة، ١٩٩٦م.
٣٧. **المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)** : د . محمد التونجي ، وراجي الأسمر ، مراجعة : د . أميل يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
٣٨. **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب** : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدّين ابن هشام (ت : ٧٦١هـ)، تحقيق : د . مازن المبارك ، محمّد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥ م .
٣٩. **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المسمّى (شرح الشّواهد الكبرى)** : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت : ٨٥٥هـ) ، تحقيق : أ . د . علي فاخر ، و أ . د أحمد محمد توفيق السوداني ، و د . عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام ، مصر ، ط١ ، ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م .
٤٠. **مقاييس اللّغة**: أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازيّ، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
٤١. **المقتضب**: محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ الأزديّ، أبو العبّاس، المعروف بالمبرّد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٤٢. المقصور و الممدود : أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت : ٣٥٦هـ) ، تحقيق : د . أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
٤٣. **منازل الحروف** : علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ،دار الفكر ، عمان .
٤٤. **نتائج الفكر في النحو** : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت : ٥٨١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
٤٥. **النّكت في تفسير كتاب سيبويه و تبيين الخفي من لفظه و شرح أبياته و غريبه** : أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، قرأه و ضبط نصّه : د . يحيى مراد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، ٢٠٢٠ م .
٤٦. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفيَّة، مصر.